

UKJAES

University of Kirkuk Journal  
For Administrative  
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For  
Administrative and Economic Science



Al-Ani Fanar Yousif Abdul Razaaq, Al-Zaidi Hussein Lazim Mizban. Proactive Indicators of Currency Value Stability Adopted by the Central Bank of Iraq: An Analytical Study for the Period 2019–2024. *University of Kirkuk Journal for Administrative and Economic Science* Volume (15) Issue (4) Part (2) Supplement (1) A special issue of the 1st Scientific Conference of the College of Administration and Economics - University of Kirkuk - Information technology, digitization, and their impact on sustainable development - 8-9, Oct- 2025, p-p:269-277.

## Proactive Indicators of Currency Value Stability Adopted by the Central Bank of Iraq: An Analytical Study for the Period 2019–2024

Fanar Yousif Abdul Razaaq Al-Ani <sup>1</sup>, Hussein Lazim Mizban Al-Zaidi <sup>2</sup>

<sup>1</sup> Senior Director of Central Bank of Iraq/Mosul Branch, Mosul, Iraq

<sup>2</sup> Director General of Central Bank of Iraq/Mosul Branch, Mosul, Iraq

[Fanar1971@gmail.com](mailto:Fanar1971@gmail.com) <sup>1</sup>

[Hussein.mezban@cbi.iq](mailto:Hussein.mezban@cbi.iq) <sup>2</sup>

**Abstract:** This study aims to analyze and evaluate the proactive indicators of currency stability adopted by the Central Bank of Iraq through an analytical examination of the period 2019–2024. These indicators represent essential monitoring and assessment tools that enable the Central Bank to identify potential risks and challenges affecting the stability of the Iraqi dinar in a forward-looking manner. The study is based on the hypothesis that the adoption of a selected set of proactive indicators has effectively contributed to anticipating pressures on national currency stability, thereby facilitating the implementation of proactive monetary policies to preserve the value of the Iraqi dinar.

The analysis focuses on key indicators, including the ratio of foreign reserves to broad money supply, the ratio of foreign reserve coverage to imports, the deposit interest rate, and the real interest rate. The findings indicate that the foreign reserves-to-broad money ratio and the foreign reserve coverage-to-imports ratio played a significant role in supporting monetary policy decisions during the study period. The importance of the research lies in its contribution to strengthening decision-making processes by providing practical recommendations to enhance the framework of proactive currency stability indicators. Furthermore, the study enriches academic literature within the Iraqi economic context and recommends strengthening cooperation with international financial institutions, such as the International Monetary Fund and the World Bank, to develop more comprehensive proactive models that support medium- and long-term currency

**Keywords:** Central Bank of Iraq, Leading Indicators of Currency Stability, Leading Indicators Report.

## مؤشرات إستباقية خاصة باستقرار قيمة العملة والمعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤

د. فنر يوسف عبدالرزاق العاني<sup>١</sup>، د. حسين لازم مزبان الزبيدي<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> مدير أقدم البنك المركزي العراقي/ فرع الموصل، الموصل، العراق

<sup>٢</sup> مدير عام البنك المركزي العراقي/ فرع الموصل، الموصل، العراق

**المستخلص:** يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم المؤشرات الاستباقية الخاصة باستقرار العملة التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي، من خلال دراسة تحليلية للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٤). وتعد هذه المؤشرات أداة أساسية للرصد والتقييم، إذ تمكن البنك المركزي من تشخيص المخاطر والتحديات المحتملة التي قد تؤثر في استقرار الدينار العراقي بصورة استباقية. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن اعتماد مجموعة محددة من هذه المؤشرات أسهم بفاعلية في استشراف الضغوط التي تواجه استقرار العملة الوطنية، بما أتاح تبني سياسات نقدية استباقية للحفاظ على قيمة الدينار العراقي.

واعتمدت الدراسة على عدد من المؤشرات الرئيسية، أبرزها: نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد الواسع، ونسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات، وسعر الفائدة على الودائع، وسعر الفائدة الحقيقي. وتوصلت النتائج إلى أن مؤشري نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد الواسع ونسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات كان لهما دور محوري في دعم قرارات السياسة النقدية خلال مدة الدراسة. وتكمن أهمية البحث في دعمه لعملية صنع القرار من خلال تقديم توصيات عملية لتطوير منظومة المؤشرات الاستباقية الخاصة باستقرار العملة، فضلاً عن الإسهام في إثراء الأدبيات الاقتصادية في البيئة العراقية. وأوصت الدراسة بتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتطوير نماذج استباقية أكثر شمولاً تدعم استقرار العملة على المدى المتوسط والطويل.

**الكلمات المفتاحية:** البنك المركزي العراقي، مؤشرات استباقية خاصة باستقرار العملة، تقرير المؤشرات الاستباقية.

Corresponding Author: E-mail: [Fanar1971@gmail.com](mailto:Fanar1971@gmail.com)

### المقدمة

تعد استقرارية العملة الوطنية من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ تعكس قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية والحفاظ على الثقة في سياساتها النقدية. ومن هذا المنطلق، أصبح تبني أنظمة الإنذار المبكر ضرورة أساسية لمتابعة المؤشرات النقدية والمالية ورصد المخاطر المحتملة قبل تحولها إلى أزمات. ويهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم مؤشرات الإنذار المبكر التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٢٤)، ولاسيما ما يتعلق بالاحتياطيات الأجنبية، عرض النقد، الفائدة الحقيقية، والفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي. كما يسعى البحث إلى بيان مدى كفاية هذه المؤشرات في تمكين السلطات النقدية من اتخاذ قرارات استباقية للحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وعلى هذا الأساس سنتناول مبحثين أساسيين الأول مفهوم مؤشرات الإنذار المبكر والثاني مؤشرات الإنذار المبكر المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والخاصة باستقرار قيمة العملة.

### أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التحدي الذي يواجهه البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية وخلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤، يحاول الباحثون الإجابة على التساؤل: هل مجموعة المؤشرات الحالية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي كافية ومناسبة لاتخاذ سياسات نقدية استباقية تحمي قيمة العملة في حالة حدوث أزمات.

### ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل وتقييم مؤشرات الإنذار المبكر التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي لاستقرار العملة. كما يسعى إلى تحديد دور هذه المؤشرات في تمكين البنك المركزي من اتخاذ سياسات نقدية استباقية للحفاظ على قيمة الدينار.

### ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عدة جوانب:

- دعم اتخاذ القرار: يوفر توصيات عملية لتحسين نظام الإنذار المبكر في البنك المركزي العراقي.
- إثراء المعرفة الأكاديمية: يساهم في بناء إطار تحليلي يمكن استخدامه في دراسات مستقبلية حول الاقتصاد العراقي.

### رابعاً: فرضية البحث:

تبنت الدراسة فرضية مفادها أن استخدام البنك المركزي لمجموعة محددة من هذه المؤشرات قد ساهم بشكل فعال في التنبؤ بالتحديات التي تواجه استقرار العملة الوطنية،

### مصادر الحصول على البيانات:

- أ- الجانب النظري: اعتمد الباحث على المصادر والمراجع المختلفة التي تناولت موضوع البحث  
ب- الجانب العملي: تم الاعتماد النشرات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي

## المبحث الأول مفهوم الإنذار المبكر

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الإنذار المبكر والعوامل المؤثرة على استقرار قيمة العملة وكالاتي:

### أولاً: مفهوم الإنذار المبكر

عرف البنك المركزي العراقي الإنذار المبكر مؤشرات تعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة ومن ثم يمكن صناع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات بوقت مناسب لتلافي حدوث أزمة مالية (البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع ٢٠٢٤:١) ويعرف الإنذار المبكر هو منظومة متكاملة لرصد الأخطار والتنبؤ بها وتوقعها وتقييم مخاطر الأزمات ونظم وعمليات أنشطة الاتصالات والاستعداد التي تمكن الأفراد والحكومات وقطاع الأعمال من اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب للحد من مخاطر الأزمة قبل وقوعها (حميدة ميلاد أبو رونية، ٢٥:٢٠٢٣)

وتعرف مؤشرات الإنذار المبكر أيضاً بانها المؤشرات التي تستخدم لتحديد الحالات التي يواجه بها الاقتصاد مخاطر اندلاع أزمات نتيجة الأوضاع الدولية او اندلاع عدوى الأسواق وأوضاع أخرى مؤثرة في عمل الأسواق وتوقعات الأعوان الاقتصاديين (زياد عبود علوش، ٧٧:٢٠١٤)

ومن التعريفات أعلاه من الممكن ان نعرف مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة باستقرار العملة بأنها أدوات تحليلية تستخدم لرصد المخاطر التي قد تؤثر على سعر صرف العملة الوطنية سواء اكانت مخاطر داخلية وخارجية وتهدف هذه المؤشرات الى تمكين صناع القرار من اتخاذ تدابير وقائية قبل حدوث أزمات في سوق الصرف او فقدان الثقة بالعملة المحلية.

### ثانياً: العوامل المؤثرة على استقرار قيمة العملة

#### ١- عجز الموازنة:

عجز الموازنة هو الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات. وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي. الدراسة. ولمعرفة العلاقة بين معدل سعر الصرف وعجز الموازنة لا بد من معرفة مصطلح التمويل بالعجز ("يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها حكومات لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء كان ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي او الخارجي او التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد" فاذا زادت نفقات الدولة عن إيراداتها سيكون هناك عجز في الموازنة العامة وهذا العجز يمكن ان يمول عن طريق الإصدار النقدي مما يدفع إلى زيادة مستويات التضخم، مما يعني انخفاض الطلب على العملة المحلية أمام العملات الأخرى الأجنبية وانخفاض سعر صرفها، أي أن عجز الموازنة اثر سلباً على سعر صرف العملة المحلية امام العملات الأخرى. (الجويجاتي والحديدي، ٢٠٢١:٢٦٨).

#### ٢- ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل بين بلدان العالم والذي يعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي اذ يعتبر بين العوامل المؤثرة في سعر الصرف اذ يتجلى ذلك من خلال حالتها الفائض والعجز في الميزان فعندما يكون في حالة فائض يكون الطلب على العملة المحلية اكبر من الطلب على العملة الأجنبية الامر الذي يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية، لذا فان العلاقة تكون طردية، اما اذا كان الميزان في حالة عجز يكون الطلب على العملة الأجنبية أكثر من الطلب على العملة المحلية ما يعني أن قيمة العملة تتخفف حين يكون العجز مستمرا في ميزان المدفوعات بسبب زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية(خالد روكان عواد وماهر ماجد صبحي، ٢٠٢٣:٢١٣).

#### ٣- الاحتياطيات الأجنبية:

تعرف الاحتياطيات الأجنبية بأنها الأصول الخارجية الخاضعة لسيطرة السلطات النقدية والمتاحة تحت تصرفها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي (احمد جمال عسكر واخرون، ٧٣٠:٢٠٢)

وتتكون الاحتياطيات الأجنبية من الأوراق المالية والعملية الأجنبية والودائع، وتشتمل الأوراق المالية حقوق الملكية وسندات الدين ذات السيولة العالية وقابلة للتداول، فالأوراق المالية في الأجل الطويل تنعم بسيولة ولديها قدرة على التداول، أما الودائع فهي تعني

(ودبعة) لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية ويدخل ضمن الاحتياطات أيضا الذهب وحقوق السحب الخاصة (ياسين رسول يونس، ٢٠٢٤: ٣٣٠).

لقد حددت المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في سنة ٢٠٠١ مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العامة يمكن الاسترشاد بها للدلالة على مدى ملائمة حجم الاحتياطات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة وهي نسبة تغطية الاحتياطات للاستيرادات كافية لتغطية استيراد ٦ أشهر، نسبة تغطية الاحتياطي (بالعملة الأجنبية للمعروض النقدي بالعملة الوطنية تكون بحدود ١:١، نسبة تغطية الاحتياطات للدين الخارجي مساوياً لواحد (الدينون التي تستحق في غضون سنة) ([www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)).

#### ٤- معدل الفائدة الحقيقية:

ويعرف سعر الفائدة الحقيقي على وجه الخصوص بأنه المعدل الذي يحصل عليه المستثمر او المدخر او المقرض (او يتوقع الحصول عليه بعد ان يتم احتساب معدل التضخم. ويتأثر سعر الفائدة الحقيقي بنوعين من العوامل مباشرة وغير مباشرة واما العوامل المباشرة تتمثل بالسياسة النقدية والسياسة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي واما العوامل غير المباشرة فتتمثل بعامل توقعات المستثمرين وتجزئة السوق وتفضيل السيولة (فليح وكناوي , ٢٠٢٣: ١٠٨).

#### ٥- عرض النقد:

يقصد بعرض النقد كمية النقود الموجودة في الاقتصاد في وقت معين وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات مختلفة معدنية ورقية وودائع التي تكون موجودة في خطة معنية بين يدي أفراد المجتمع وبذلك فإن عرض النقد يتكون من (مهند خليفة عبيد واخرون, ٢٠٢١: ٢٤٨)

أ- **عرض النقد الضيق (M1):** يمثل النقد خارج البنوك مضافاً إليه الودائع القابلة للنقل لدى البنك المركزي بالدينار والدولار)، والودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية للقطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية.

ب- **عرض النقد الواسع (M2):** يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع الحكومة المركزية لدى المصارف التجارية بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢٢, ٢٠٢٣: ٥).

ج- **العوامل المؤثرة في عرض النقد:** بغية التعرف على الاسباب الرئيسة للزيادة الحاصلة في عرض النقد فانه يستند الى تحليل العوامل المؤثرة مباشرة في عرض النقد وتشمل العملة في التداول، الودائع التجارية الخاصة لدى البنوك التجارية، صافي الموجودات الأجنبية، الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي. (جيباس وسحر, ٢٠١٦: ٣٨٦).

#### ٦- التضخم:

يعرف التضخم على انه الارتفاع الشديد والمستمر للمستوى العام للإسعار (الرفيعي, ٢٠٢٠: ١٩). ويتم استخدام السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي فكلما زاد عرض النقد بأكثر من معروض السلع والخدمات كلما ارتفعت معدلات التضخم والعكس صحيح ويعمل البنك المركزي بخفض معدلات التضخم باستخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تعني كمية الأموال الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف في البنوك المركزية فمع ارتفاع معدلات التضخم تلجئ البنوك المركزية الى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض مستوى الإسعار مما يؤدي الى خفض معدلات التضخم (الشيخ طه , ٢٠٢١: ٢٦).

### المبحث الثاني

#### مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة باستقرار قيمة العملة والمعتمدة من البنك المركزي العراقي

يعتمد البنك المركزي العراقي على عدد من المؤشرات تستخدم كإنذار مبكر وللتنبؤ بالأزمات المالية والمصرفية ومنها ما يخص مؤشرات استقرار قيمة العملة مثل نسبة الاحتياطي الى عرض النقد الواسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وغيرها من المؤشرات التي سنتناولها في هذا المبحث ويقوم البنك المركزي العراقي بمراقبة وتحليل هذه المؤشرات بشكل مستمر وإصدارها ضمن مسمى تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي وبشكل فصلي وكان اول اصدار لهذا التقرير في عام ٢٠١٨ وسنقوم بشرح مؤشرات استقرار قيمة العملة الظاهرة في هذا البحث من واقع تقارير الإنذار المبكر للفصل الرابع للسنوات من ٢٠١٩-٢٠٢٤ وكالاتي:

#### أولاً: نسبة الاحتياطي الأجنبي الى عرض النقد الواسع (M2):

تعمل هذه النسبة كمؤشرات جيدة لبناء مصدات كافية لمواجهة الصدمات التي قد تحدث في حال انخفاض الاحتياطات من العملة الأجنبية كما ان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعزز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين بالدينار العراقي كما انها تعد مؤشرا جيدا لقياس قدرة البنك المركزي العراقي في التأثير على قيمة العملة المحلية وضمان استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي وبما ان الاحتياطي الأجنبي وعرض النقد الواسع الخاصة بالبنك المركزي العراقي يشكلون العمود الأساسي لهذا المؤشر يجب علينا ان نسلط الضوء عليهما وكالاتي:

## ١- الاحتياطي الأجنبي:

وهو عبارة عن نقد واصل مختلفة تكون بالعملة الأجنبية يحتفظ بها البنك المركزي العراقي كاحتياطي وجدول رقم (١) يبين مكونات وارصدة احتياطيات النقد الأجنبي للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤.

جدول (١): مكونات وارصدة احتياطيات العملة الأجنبية ٢٠١٩-٢٠٢٣ (مليار دينار)

ت	مكونات احتياطي العملة الأجنبية	الأرصدة				
		٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
١	النقد الأجنبي في خزائن البنك	١,١٦٢	٤,٨٨٧	٢,٧١٩	١,٦٨٥	٠,٣٢٣
٢	الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	٧٣,١٨٤	٦٤,٩١٩	٨١,٦٣٨	١٢٧,٣٨٣	١٣٢,٦٤١
٣	الذهب	٥,٥٧٢	٨,٤٨٧	٨,١٦٩	١١,٠١٨	١٢,٢٩٣
	المجموع	٧٩,٩١٨	٧٨,٢٩٣	٩٢,٥٢٦	١٤٠,٠٨٦	١٤٥,٢٥٧

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي تقارير السياسة النقدية ٢٠١٩-٢٠٢٤.

## ومن جدول رقم (١) يتبين:

أ- ارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٥١٪ عن عام ٢٠٢١ ويعزى سبب ذلك الى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية بالإضافة قيام البنك المركزي العراقي بشراء كمية من الذهب

ب - انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي في عام ٢٠٢٤ بنسبة ١٠٪ عن عام ٢٠٢٣ ويعزى سبب ذلك الى تراجع الأرصدة في البنوك الأجنبية بنسبة ١٦٪ نتيجة لارتفاع مبيعات الدولار الأمريكي لتعزيز حسابات المصارف للحوالات في الخارج.

## ٢- عرض النقد الواسع (M2):

يمثل عرض النقد الضيق مضافا اليه الودائع الأخرى لدى البنك المركزي العراقي لجميع القطاعات الاقتصادية (بإستثناء ودائع الحكومة المركزية) لدى المصارف المجازة وودائع توفير البريد، واما عرض النقد الضيق (MI) فيمثل النقد لدى الجمهور مضافا اليه الودائع القابلة للنقل والودائع الجارية وشبه الجارية للقطاعات الاقتصادية (بإستثناء قطاع الحكومة المركزية) لدى المصارف المجازة. والجدول رقم (٢) يوضح كيفية استخراج عرض النقد الواسع للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤.

جدول (٢): احتساب عرض النقد الواسع (مليار دينار)

ت	السنة	النقد لدى الجمهور (١)	الودائع الجارية (٢)	عرض النقد الضيق = (٢+١)	الودائع الأخرى (٤)	عرض النقد الواسع (٣+٤)
١	٢٠١٩	٤٧,٦٣٨,٦	٣٩,١٣٢,٤	٨٦,٤٨٤,٢	١٦,٣٣٧,٦	١٠٢,٨٢١,٨
٢	٢٠٢٠	٥٩,٩٨٧	٤٣,٣٦٦	١٠٣,٣٥٣	١٦,٥٥٣	١١٩,٩٠٦
٣	٢٠٢١	٧١,٥٢٦,١	٤٨,٤١٨	١١٩,٩٤٤	١٩,٩٤٢	١٣٩,٨٨٦
٤	٢٠٢٢	٨٢,٠٢٥	٦٠,٠١٦,٣	١٤٢,٠٤١,٧	٢١,٨٠٣,٧	١٦٨,٢٠٢
٥	٢٠٢٣	٩٤,٦٢١	٦٥,٦٩٧	١٦٠,٣١٨	٢٠,٦٥٧	١٨٠,٩٧٦
٦	٢٠٢٤	٩٣,٤٠٠	٥٩,٤٦٠	١٥٢,٨٦٠	٢١,١٦٣	١٧٤,٠٢٣

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي تقارير السياسة النقدية ٢٠١٩-٢٠٢٤.

ومن جدول رقم ٢ يتضح ارتفاع عرض النقد الواسع بنسبة متفاوتة بين عام ٢٠١٩-٢٠٢٣ الى انه شهد انخفاضا في عام ٢٠٢٤ نتيجة تغلب نسبة العوامل الإنكماشية المؤثرة على عرض النقد عن العوامل التوسعية.

وبعد ان تعرفنا على مكونات وارصدة احتياطي الأجنبي والية احتساب عرض النقد الواسع تأتي الى الية احتساب نسبة احتياطي العملة وعرض النقد الواسع وهي حاصل قسمة احتياطي العملة الى عرض النقد الواسع علما ان النسبة المعيارية لهذا المؤشر ٢٠٪ والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣): نسبة الاحتياطي الأجنبي الى عرض النقد الواسع

السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
النسبة	٧٧,٧٪	٦٥٪	٦٦٪	٨٣٪	٨٠٪	٧٥٪

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي تقارير الأنداز المبكر ٢٠١٩-٢٠٢٤.

ومن جدول رقم ٣ يتضح ان هناك تذبذب في نسبة الاحتياطي الأجنبي الى عرض النقد الواسع بين عام ٢٠١٩-٢٠٢٤ بين ارتفاع وانخفاض نتيجة انخفاض الاحتياطي من العملة الأجنبية فكلما انخفض الاحتياطي من العملة الأجنبية انخفضت هذه النسبة.

ثانياً: مؤشر كفاية صافي احتياطيات العملة الأجنبية الى العملة المصدرة:

يعد صافي الاحتياطيات الأجنبية خط الدفاع الأول لاستقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد المحلي إذ يُمكن البنك المركزي العراقي من مواجهة تقلبات سوق العملة الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية في ظل تلك التقلبات مما يتطلب مستوى مناسب لهذه الاحتياطيات، والجدول رقم (٤) يبين صافي احتياطيات العملة الأجنبية الى العملة المصدرة مع العرض ان هذا المؤشر تم اعتماده منذ عام ٢٠٢٣.

جدول (٤): احتساب نسبة احتياطي العملة الأجنبية الى العملة المصدرة (مليار دينار)

التفاصيل	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
العملة المصدرة	٥١,٨٣٤	٦٦,٠٣١	٧٦,٥٦١	٨٧,٥٦١	١٠١,٤٨١	١٠٠,٥٤٣
نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة	%١٥٤	%١١٨,٥	%١٢١	%١٦٠	%١٤٣,١٣٧	%١٣٠

المصدر: النشرات الإحصائية السنوية ٢٠١٩-٢٠٢٤ الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

من جدول رقم (٤) يتضح انخفاض نسبة احتياطي العملة الى العملة المصدرة في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٣٪ بسبب تأثير جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط مما اثر بشكل سلبي على احتياطي العملة الأجنبية.

### ثالثاً: مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية الى اجمالي الاستيرادات:

تم اعتماد هذ المؤشر ابتداءً من عام ٢٠٢١ اذ يعتبر مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية الى الاستيرادات احد المؤشرات الرئيسية التي تستخدم في تقييم صحة اقتصاد البلد واستقرار النظام المالي الخاص به، وعادة ما تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر للتدخل وتوجيه الدعم المالي اللازم في حالة الحاجة، وبلغ الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين ٤ او ٥ اشهر وتختلف هذه النسبة من بلد الى اخر حسب وضعها الاقتصادي وفي العراق فقد بلغ حدها الأدنى المقبول مدة ٦ اشهر ويفترض هذا المؤشر عن وجود أي إيرادات خلال فترة التغطية والجدول. ويتم احتساب مدة التغطية بالأشهر باستخدام المعادلة التالية.

### مدة التغطية بالأشهر = احتياطي العملة \* ٣ (أشهر) / حجم الاستيرادات الفصلية

تجدر الإشارة ان النسبة المعيارية المعتمدة لهذا المؤشر (٦) أشهر والجدول رقم (٥) يبين مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية بالأشهر الى اجمالي الاستيرادات للفصل الرابع من ٢٠٢١-٢٠٢٤.

جدول (٥): مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية لحجم الاستيرادات بالأشهر (مليار دينار)

ت	التفاصيل	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
١	حجم الاستيرادات الفصلية	١٨١٦٥	١٥٦٣٤	١٥٥٦٣	٣٤٤٠٠
٢	مدة التغطية بالأشهر	١٥	٢٧	٢٨	١١

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الأنداز المبكر للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٤

### ومن جدول رقم (٥) يتبين: -

- ١- ان عام ٢٠٢٢ شهد اكبر فترة تغطية بالأشهر وذلك بسبب ارتفاع الاحتياطيات من العملة الأجنبية بالمقارنة مع عام ٢٠٢١.
- ٢- ان عام ٢٠٢٤ اقل فترة تغطية بالأشهر نتيجة ارتفاع الاستيرادات وبالمقابل انخفاض الاحتياطي القانوني بالمقارنة من عام ٢٠٢٣.

### رابعاً: أسعار الفائدة الحقيقية:

يمكن من خلال هذا المؤشر التعرف على اثر سعر الفائدة على قيمة العملة ذلك ان سعر الفائدة هو احد الأدوات التي يمكن ان تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها المنشودة حسب الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد وسعر الفائدة الحقيقية هو الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، تجدر الإشارة الى تغير سنة الأساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتصبح سنة الأساس ٢٠٢٢ بدلاً من ٢٠١٢ كما هو معلن من قبل وزارة التخطيط والجدول رقم (٦) يوضح سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وسعر صرف الدينار العراقي الرسمي للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤.

جدول (٦): سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم السنوي وسعر صرف الدينار العراقي ٢٠١٩-٢٠٢٤

ت	التفاصيل	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
١	سعر الفائدة الحقيقي	%٤,٣	١,١	٤,٠	٣,٣٨	٠,١٧	١,١٥
٢	معدل التضخم	%٠,١-	%١,٠	%٦,٤	%٤,٨	%٤,٦	%٢,٨
٣	سعر صرف الدينار العراقي	١١٩٠	١١٩٠	١٤٥٠	١٤٥٠	١٣٠٠	١٣٠٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الأنداز المبكر والتقارير الاقتصادية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤.

### ومن جدول رقم (٦) يتضح:

١- تم اجراء التحليل الإحصائي للعلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر صرف الدينار ففي حالتنا القيمة هي  $F=0,07$  (Significance 0.07) وهي أعلى قليلاً من ٠,٠٥. هذا يعني أن العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف ليست مهمة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ هناك انخفاضاً ملحوظاً في سعر الفائدة الحقيقي ليصل إلى (١,١%) في الفصل الرابع عام ٢٠٢٠ بعدما كانت قيمته (٤,٣%) في عام ٢٠١٩ إن هذا الانخفاض في سعر الفائدة الحقيقي يعود إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي (ارتفع السعر الصرف الرسمي في نهاية ٢٠٢٠ إلى ١٤٥٠ دينار) والذي قابلها ارتفاع في معدل التضخم اذ بلغ (١%) خلال الفصل الرابع من عام ٢٠٢٠، خلال نفس المدة.

### خامساً: الفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي: -

بعد تحديد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي الذي يحدده البنك المركزي العراقي وسعر الصرف في السوق الموازي أمراً حيويًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق واستقرار الدينار العراقي. هذه الفجوة بمثابة مؤشر دقيق على العديد من المشاكل الهيكلية في النظام الاقتصادي والمالي العراقي واعتمد هذا المؤشر ابتداءً من عام ٢٠٢٣ الا اننا سنحاول تطبيقه اعتباراً من عام ٢٠١٩ وكما موضح في الجدول رقم (٧).

جدول (٧): الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤

ت	التفاصيل	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
١	سعر الصرف الموازي	١١٩٦	١٢٣٤	١٤٧٤	١٤٨٢	١٥٢٢	١٥٠٠
٢	مقدار الفجوة	٦	٤٤	٢٤	٣٢	٢٢٢	٢٠٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي ٢٠١٩-٢٠٢٤

ويتبين من الجدول رقم (٧) ان الفجوة اكثر اتساعاً في عام لتصل إلى (٢٢٢) ديناراً خلال الفصل الرابع من عام ٢٠٢٣ بعدما كانت (٣٢) ديناراً بنفس الفصل في عام ٢٠٢٢، نتيجة عدم استقرار الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يدفع البنك المركزي العراقي إلى متابعة أسعار الصرف والمحافظة عليها والدفاع عن استقرارها للعبور من تلك الازمة بإتباعه جملة من السياسات التي من شأنها أن تحافظ على استقرار المستوى العام للأسعار، علماً أنه لم يعد سعر الصرف بالمتبثبب الديناميكي للتضخم، وذلك لأن المبيعات من خلال المنصة الإلكترونية والبيع التعريزي تشكل أكثر من نسبة (٩٠%) وبالسعر الرسمي.

### الاستنتاجات والتوصيات:

#### ١- الاستنتاجات:

- أ. تذبذب في نسبة الاحتياطي الأجنبي الى عرض النقد الواسع بين عام ٢٠١٩-٢٠٢٤ بين ارتفاع وانخفاض نتيجة انخفاض الاحتياطي من العملة الأجنبية فكلما انخفض الاحتياطي من العملة الأجنبية انخفضت هذه النسبة.
- ب. لا يوجد تأثير كبير لمعدل الفائدة الحقيقي على أسعار صرف العملة.
- ج. كلما زاد حجم الاستيرادات وانخفضت قيمة احتياطي العملة الأجنبية كلما قلت فترة تغطية الاستيرادات بالأشهر.
- د. ان الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تتسع نتيجة عدم استقرار الطلب على العملة الأجنبية.
- هـ. ان المؤشرات مثل نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد الواسع ونسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات، مكنت البنك المركزي العراقي من اتخاذ سياسات نقدية استباقية للمحافظة على قيمة الدينار العراقي.

#### ٢- التوصيات:

- أ. تقليل حجم العملة المصدرة من خلال تعزيز الشمول المالي في البلاد.
- ب. العمل على تنويع مصادر العملات الأجنبية من خلال تنويع الصادرات، وتفعيل القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة.
- ج. زيادة حصة الذهب والأصول منخفضة المخاطر ضمن الاحتياطيات لتقليل أثر الصدمات الخارجية.
- د. تعزيز أدوات الرقابة على السوق الموازي لمنع المضاربات وتهريب العملة.
- هـ. تكثيف التعاون والتنسيق بين البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتبادل الخبرات وتطوير نماذج إنذار مبكر أكثر شمولية.

## المصادر:

### أولاً: المنشورات والتقارير

- ١- البنك المركزي العراقي، تقارير مؤشرات الإنذار المبكر للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤.
- ٢- البنك المركزي العراقي، المنشورات الإحصائية السنوية للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤.
- ٣- البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤.
- ٤- البنك المركزي العراقي، تقارير السياسة النقدية للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٤.

### ثانياً: الدوريات

- ١- أحمد جمال عسكر وآخرون، التنبؤ بالاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي العراقي حتى عام ٢٠٢٥، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٦١، ٢٠٢٣.
- ٢- أفتخار الرفيعي، العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٦، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٠.
- ٣- أوس فخر الدين الجوجاتي، رغيدي الحديدي، العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف الاسمي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد الرابع، جامعة النهرين، بغداد، العراق، ٢٠٢١.
- ٤- دعاء حاكم فليح، نادية خضير كناوي، تحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٣.
- ٥- خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧٨، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٣.
- ٦- حميدة ميلاد أبو رونية، فعالية الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية: تحليل مؤشر الإنذار المبكر للقطاع الحقيقي في ليبيا للمدة ٢٠١١-٢٠٢٠، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد ١٠، ليبيا، ٢٠٢٣.
- ٧- محمد عبدالواحد جياس، سحر قاسم محمد، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه: بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٦.
- ٨- مهند خليفة عبيد وآخرون، تحليل العلاقة بين عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٢، جامعة كركوك، العراق، ٢٠٢١.
- ٩- ياسين رسول يونس، قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في حجم احتياطيات النقد الأجنبي في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٤٤، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٢٤.

### ثالثاً: الكتب

- ١- رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، اثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.
- ٢- زياد عبود علوش، لبنان التنمية افاق وتحديات، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

### رابعاً: الأنترنت

- ١- علي محسن العلق، الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الأنترنت ([www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)).

### First: Bulletins and Reports

- 1- Central Bank of Iraq, Early Warning Indicators Reports for the period 2019–2024.
- 2- Central Bank of Iraq, Annual Statistical Bulletins for the period 2019–2024.
- 3- Central Bank of Iraq, Annual Economic Reports for the period 2019–2024.
- 4- Central Bank of Iraq, Monetary Policy Reports for the period 2019–2024.

### Second: Journals (Periodicals)

- 1- Ahmed Jamal Askar et al., Forecasting Foreign Reserves at the Central Bank of Iraq up to 2025, *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Issue No. 61, 2023.
- 2- Aws Fakhr Al-Din Al-Juwijati, Ragheed Al-Hadidi, The Relationship between Budget Deficit and the Nominal Exchange Rate in Iraq for the Period 1990–2019, *Al-Riyada Journal of Finance and Business*, Issue No. 4, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq, 2021.
- 3- Duaa Hakim Falih, Nadia Khudair Kanawi, Analyzing the Impact of the Real Interest Rate on Gross Domestic Product in Iraq for the Period 2004–2020, *Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences*, Issue No. 3, University of Kufa, Iraq, 2023.
- 4- Hamida Milad Abu Runiya, The Effectiveness of Early Warning Systems for Economic Crises: An Analysis of the Early Warning Indicator for the Real Sector in Libya for the Period 2011–2020, *Al-Hadath Journal of Financial and Economic Studies*, Issue No. 10, Libya, 2023.
- 5- Iftikhar Al-Rifai, The Relationship between Inflation, Money Supply, and the Exchange Rate in Iraq for the Period 2000–2016, *Journal of Al-Kut University College*, Issue No. 2, Iraq, 2020.
- 6- Khalid Rokan Awad, Maher Majid Subhi, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Trade Balance in Iraq for the Period 2004–2020, *Iraqi Journal of Economic Sciences*, Issue No. 78, Al-Mustansiriyah University, Baghdad, 2023.
- 7- Mohammed Abdulwahid Jiyas, Sahar Qasim Mohammed, Money Supply, Its Determinants, and the Role of the Central Bank of Iraq in Controlling It: An Applied Study at the Central Bank of Iraq for the Period 2003–2014, *Journal of Economic and Administrative Sciences*, Issue No. 93, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq, 2016.
- 8- Muhannad Khalifa Ubaid et al., Analyzing the Relationship between Money Supply and Some Macroeconomic Variables in the Iraqi Economy after 2003, *Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences*, Issue No. 2, Kirkuk University, Iraq, 2021.
- 9- Yasin Rasoul Younis, Measuring the Impact of Macroeconomic Variables on the Volume of Foreign Exchange Reserves in Iraq for the Period 2000–2020, *Tanmiat Al-Rafidain Journal*, Issue No. 144, University of Mosul, Iraq, 2024.

### Third: Books

- 1- Rania Al-Sheikh Taha, *Inflation: Its Causes, Effects, and Methods of Treatment*, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2021.
- 2- Ziyad Aboud Alloush, *Lebanon: Development, Prospects, and Challenges*, Dar Al-Farabi Publishing House, Beirut, Lebanon, 2014.

### Fourth: Internet Sources

- 1- Ali Mohsen Al-Allaq, International Reserves and the Foreign Currency Selling Window at the Central Bank of Iraq, Central Bank of Iraq website ([www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)).